



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/37/802
S/15722
22 April 1983
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

مجلس الأمن
السنة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة
الدورة السابعة والثلاثون
البند ٣٧ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

رسالة مؤرخة في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٣ وموجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طي هذا رسالة مؤرخة في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٣ موجهة اليكم من السيد نائل اطالاي ، ممثل دولة قبرص الاتحادية التركية .
وسأكون ممثنا لوعممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة تحت البند ٣٧ من جدول الأعمال ، وكذلك من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) أ . كوشكن كيرتشا
السفير
الممثل الدائم

المرفق

رسالة مؤرخة في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٣ وموجهة إلى
الأمين العام من السيد نائل الطالبي

أتشرف بأن أشير إلى الرسالة المؤرخة في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٣ (A/37/795-S/15652) من الممثل القبرصي اليوناني ، والتي تضمنت مزاعم واحتجاجات على قرار دولة قبرص الاتحادية التركية بإصدار "شهادات حياة نهائية" لمواطنيها المؤهلين لذلك بموجب قانون اعادة التوطين ، والملكية ، والممتلكات المتماثلة القيمة ، وبأن أوجه انتهاكهم الكريم إلى رسالتي السابقة المؤرخة في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٣ (A/37/793-S/15620) في هذا الشأن ، ومرة أخرى أعرض البيان التالي :

يجرى إصدار "شهادات الحياة النهائية" إلى المواطنين المؤهلين لذلك في محاولة لايجاد حل للصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي يصادفها السكان القبارصة الأتراك الذين أعيد توطينهم في الشمال حيث التمسوا الحرية والأمان بعد أن طردوا من ديارهم بعد احدى عشرة عاما من المعاملة المهملية على أيدي اليونانيين : فمنذ عام ١٩٦٣ وحتى عام ١٩٧٤ ، عاش ما يقرب من نصف القبارصة الأتراك في الجنوب ، يواجهون الموت والاعتقال ، والذل ، والاعتداء عليهم يوميا في حوادث لا حصر لها نشرتها الصحف ، مثل الأحداث المأساوية التي وقعت في الوا ، وماراثا ، وساندارا ، وتوخي وأماكن أخرى .

ولذكر حادث واحد على سبيل المثال ، فان قرية توخي القبرصية التي تقع في الجنوب حرمت من رجالها في ضربة واحدة من جانب الحرس الوطني القبرصي اليوناني ، الذي اعتقل في يوم ١٤ آب/أغسطس ١٩٧٤ ٧٣ رجلا من مواطنيها واحتجزهم طوال الليل في مدرسة القرية ثم ساقهم في اليوم التالي في سيارتين من سيارات الأوتوبيس تحت حراسة عسكرية أما اسر الضحايا فلم يروهم منذ ذلك الحين (نشرت الحادث صحيفة لندن تايمز في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٧٧) . أما القرى الأخرى مثل الوا ، وماراثا ، وساندارا ، ففيها فقط قبور جماعية تأوى معظم سكانها السابقين . وقد اضطر الذين نجوا من أعمال الاغتصاب هذه ، والذين لم يتمكنوا اختراق المتاريس المقامة في الطرق والحصار الذي فرضه الحرس الوطني القبرصي اليوناني ، إلى البقاء في أماكنهم وتحمل مصيرهم القاسي .

ومع تنفيذ اتفاق تبادل السكان لعام ١٩٧٥ ، تحت اشراف قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في قبرص ، تدفق الناجون في هذه القرى ، و ٦٥٠٠٠ لاجئ مثلهم نحو الشمال ، بعد أن أرغموا على ترك ديار أسلافهم مفضلين المنفى على مواجهة الازعاج . وهكذا تجمع كل القبارصة الأتراك في داخل حدود دولة قبرص الاتحادية التركية ، حيث أصبح واجبا أن يعاد توطين القادمين الجدد الذين يشكلون نصف السكان .

وقد أعطي هؤلاء شهادات مؤقتة بعد عقد اتفاق تبادل السكان من زعماء الطائفتين عام ١٩٧٥ . والآن حولت الشهادات المؤقتة الى "شهادات حيازة نهائية" ، من أجل تسهيل عملية إعادة التوطين تمشيا مع اتفاق الأقطاب المعقود بين زعماء الطائفتين في عام ١٩٧٩ . ولا ينبغي أن يعرض هذا الاجراء ، بأية طريقة كانت ، للخطر حقوق أى شخص يحق له الحصول على ملكية معاملة في الجنوب ، أو التعويض بالكامل ، الأمر الذى سيكون من المواضيع التي ستناقش في المحادثات بين الطائفتين .

ويفوض التأكيد أيضا على ان قرار دولة قبرص الاتحادية التركية هو دون مساس بالحل النهائي لمسألة قبرص عن طريق المحادثات بين الطائفتين .

ومن الواضح أن هدف الاحتجاج القبرصي اليوناني والدعاية التي اثيرت حول هذا الموضوع هو رغبة في منع اقامة جمهورية قبرصية اتحادية ذات منطقتين . فهم يصعدون لمواطنيهم شهادات لملكية منازل اقيمت على أراضي قبرصية تركية في الجنوب ويستولون قصرا على الممتلكات التركية في الجنوب دون أن يدفعوا تعويضات للملاك القبارصة الأتراك ، بينما يحتج بعض الساسة القبارصة اليونانيين الذين يسمون أنفسهم "جمعية اللاجئين القبارصة اليونانيين" على الاجراء القبرصي التركي .

لقد انشئت دولة قبرص الاتحادية التركية في الشمال نتيجة لاستفتاء شرعي للشعب القبرصي التركي . وقد ارفقت برسالتى المؤرخة في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٣ ، بيانا من السيد زعيم نكاتيغيل النائب العام لدولة قبرص الاتحادية التركية ، سرد فيه الأحداث التي أدت الى الوضع الراهن ، الأمر الذى أود أن أشير اليه : وضعت دستور عام ١٩٦٠ ، ادارتان مستقلتان ، احدهما الادارة القبرصية اليونانية في الجنوب والأخرى الادارة القبرصية التركية في الشمال . وقد أقره إعلان جنيف المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليه ، الصادر بالاشتراك بين حكومات اليونان ، وتركيا ، والمملكة المتحدة : ان للقبارصة الأتراك نصيبا شرعيا في سيادة جمهورية قبرص .

وقد هوجمت وأنكرت حقوق القبارصة الأتراك في المشاركة وذلك لصالح " قضية وطنية " ألا وهي اتحاد قبرص مع اليونان ومنذ عام ١٩٦٣ ، والقبارصة الأتراك يديرون شؤونهم بأنفسهم ، وفقا لحقوق المشاركة بموجب دستور عام ١٩٦٠ .

وعندما طردهم الجانب القبرصي اليوناني ، بقوة السلاح من " حكومة جمهورية قبرص " ، أقاموا الادارة القبرصية التركية المؤقتة عام ١٩٦٧ ، التي أصبحت فيما بعد الادارة القبرصية التركية المستقلة ذاتيا .

وفي عام ١٩٧٤ ، تدخلت تركيا بمقتضى ما لها من حق وما يقع عليها من التزام طبقا لمعاهدة الضمان ، عندما وصل الخرق المستمر للمعاهدة من الجانب اليوناني في نفس المعاهدة ، وهو خرق بدأ في نهاية عام ١٩٦٣ وبلغ ذروته بانقلاب ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٤ والاحداث التي تلتها ، مما قلب الأوضاع التي أنشأها الدستور . وتنص المادة ١٨١ من هذا الدستور على أن المعاهدة التي تضمن استقلال الجمهورية ، وسلامة أراضيها ، ودستورها ، " تكون قوة دستورية " .

وفي عام ١٩٧٥ وضعت الادارة القبرصية التركية المستقلة ذاتيا على أسس دستورية واتخذت اسم دولة قبرص الاتحادية التركية ، وأبقت مسألة إعادة المشاركة بين الطائفتين مفتوحة للمناقشة .

وقد أشار بيان النائب العام ، الى أنه لا يمكن ، بموجب القانون الدولي ، تجاهل هذه التطورات التي حدثت في الشمال وان المسؤولية عن أعمال الدولة التي تقوم بها دولة قبرص الاتحادية التركية لا يمكن أن تلتصق بتركيا ، كما قال الجانب اليوناني .

ومن الأمور الجوهرية تقبل الواقع وهو أن الجانب اليوناني يحاول تقويض المشاركة الطائفية التي هي أساس جمهورية قبرص ، وان الادارة اليونانية في الجنوب ليس لها حق التدخل في الشؤون الداخلية لدولة قبرص الاتحادية التركية المقامة شرعيا في الشمال .

وسأكون ممتنا لو عمت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة وكذلك من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) نائل اطالاي
ممثل دولة قبرص الاتحادية التركية
